

تمهيد

يهودا شنهاف

إن الانفجار العظيم على شاكلة انهيار أسواق المال هو حدث استثنائي. كذلك الأمر بشأن تغيير البرجين المعد لفت الأنظار إذ هو حدث استثنائي. إلا أن الأحداث الاستثنائية بطبيعتها تتيح فرصة المعاينة المتجددة للمنهج المعتمد، تماماً كما يقتبس كارل شميت من فم لاهوتي بروتستانتي، هو على ما يبدو سيرون كركجور:

إذا أردنا أن نعلم كما يجب ما هو العام، يتquin علينا البحث عن الاستثنائي الحقيقي. فهو يتأنى بصورة جلية للغاية أكثر بكثير مما يفعله العام ذاته ... لا يتم التفكير بالعام ولا حتى من باب اللهم إلا بصورة سطحية كسولة. بينما يفكر الاستثنائي بالعام بصورة متلهفة مفعمة بالطاقة.¹

نشر كارل فولاني (شقيق الفيلسوف ميخائيل فولاني) في خضم الحرب العالمية الثانية كتاباً غير عادي حمل العنوان "التحول العظيم".² اقترح فولاني تحليلاً ذكياً وابداعياً ونقديةً وإن كان مأسوراً بقبضة جملة من الفرضيات الليبرالية. يتيح لنا الإمكانية للوقوف على مصادر الأزمة الاقتصادية السياسية الحالية. ولد فولاني في فيينا، وخدم كجندي في صفوف جيش الإمبراطورية النمساوية الهنغارية إذ شارك في الحرب العالمية الأولى. عمل لاحقاً كصحافي ومحاضر جامعي، ووضع مؤلفه "التحول العظيم" في لندن حيث هاجر إليها في نهاية الثلاثينيات. تتبثق كتابته، كتابة بقية أبناء جيله مثل كارل بوبر الذي كتب مؤلفه الكبير ضد أعداء المجتمع، من لدن الأزمة السياسية الكبيرة سمة تلك الفترة، والتي تجسدت بصورة رئيسة في صعود فجر الفاشية.

انطلاقاً من نقد عميق للمذهب الاقتصادي النمساوي والنماذج المجردة التي طورها هذا المذهب في القرن التاسع عشر، يتفحص فولاني السياق المؤسساتي-

¹ ينظر: كارل شميت، اللاهوت السياسي، ترجمة ران هكohen، تل أبيب: رسلينج، 2005، 35 [بالعبرية].

² ينظر: Karl Polanyi, *The Great Transformation*, New York: Beacon Press, [1944] 1965.

السياسي للاقتصاد عابر للمحيطات وهوامشه. يموضع فولاني السوق، الذي هو حقيقة منظومة من الأسواق، في مركز تحليله. وضع فولاني صياغة لما يطلق عليه اسم "الحركة المزدوجة" (double movement): من الطرف الأول، استحداث السوق ونفخ روح الحياة فيه، ومن الطرف الآخر، محافظة صارمة على حجمه الكبير وسلوكه ونقاء خصاله. يذكرنا فولاني أن السوق، طبيعة تعريفه، يتعمّن أن يكون محدوداً ومقيداً بجملة من القوانين والأنظمة الإدارية بغية لجمه على أمل حمايتها من إمكانية تحوله لوحش فتاك. إن هذه الحركة المزدوجة هي التي تمنحنا فرصة الإبداع والتعبير عن غرائزنا إلى جانب توفير حماية ملائمة للمجتمع من السوق. هذا هو دور الدولة. فالدولة هي التي أوجدت السوق وهي المسئولة عن حمايتها من بطشه والضرر الذي قد يُلحقه.

يقول فولاني في معرض تفسيره إنه يجب على السوق -بوصفه مؤسسة (دولة) وشبكة (كتعاون إنساني دولي)- أن يكون جزءاً لا يتجزأ من شبكة اقتصادية- سياسية شاملة ومتوازنة تتعدى مجموع أقسامها سوية. وعليه، فقد عارض الفكرة الليبرالية (التي عبر عنها فردرريك هايك، على سبيل المثال) القائلة إن السوق يلجم ذاته ذاته. يعلمنا فولاني أن السوق ليس بمثابة نتاج طبيعي وإنما هو شبكة من العلاقات الاجتماعية، بينما تقوم هذه العلاقات الاجتماعية بدور فرض استقرار على السوق ولجمه وتمنحه صفة الشرعية لمزاولة نشاطه. تقف المؤسسات الاجتماعية والمالية (monetary) والنقدية (fiscal) في المرصاد لحصر المد والجزر بغية ضمان الأمن الاجتماعي. إن غياب مثل هذه المؤسسات التي تلعب دور صمامات الأمان قد يشكل خطراً على تأكل حصانة النظام الديمقراطي.

لم يستخدم فولاني بما يسمى النيو-ليبرالية (أو "الليبرالية الجديدة")، ولكن أيديولوجيتها، التي ظهرت من صلب أزمة دولة الرفاه ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد أضفت شرعية على الرأسمالية العالمية، المختلفة تماماً عن الرأسمالية المنظمة التي سادت في النصف الأول من القرن العشرين. فقد استندت الرأسمالية المنظمة إلى دولة الأمة كحيز ينتظم الإنتاج فيه وإلى إنتاج يعتمد على مشاركة الدولة واتحادات العمال ومنظمات الصناعيين. تشكلت الأقلية الرأسمالية الحاكمة من شخصيات مرموقة وهنية ومواطنة. لقد كان العمل - وليس السمسرة التي تستند إلى بطاقة الاعتماد غير

المُحتملة. حينها المحور المركزي للاقتصاد. على الرغم من أن تلك الرأسمالية لم تحمل بين طياتها طابعاً إنسانياً، فقد تم تقييد الرأسمالية في بعض البلاد الرأسمالية الكبيرة من طرف دولة الرفاه التي ظهرت بعد صمت بارود الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من الاحتياجات الوظيفية التي طغت على الاستثمار بحقول الصحة والتربيـة والتـعلم، فقد سادت الشرعـية للاستثمار بالإنسان لأغراض صناعـية وإدارـة السـكان.

بينما يشير الداعمون لمشروع النيو-ليبرالية باتجاه الليبرالية الكلاسيكية كنقطة انطلاق أيديولوجية (من منظور آدم سميث ودافيد هيوم وجون ستيفارت ميل)، فإن علاقـته بالـليبرالية الكلاسيـكية تقـتصر على المستـوى الدـلـالي الـلفـظـي (semantics) فقط. تدفع الـنيـوـليـبرـالـية مكانـة الشـرـكـاتـ الكـبـيرـةـ قـدـمـاـ وـتـمـنـحـهاـ شـرـعـيـةـ لـتـحـوـيـلـهـاـ لـكـيـنـوـنـاتـ تـشـبـهـ الدـوـلـ تـسـيـطـرـ عـلـىـ حـيـاةـ رـعـاـيـاهـ وـتـسـيءـ مـعـاـلـمـهـ.ـ فـيـ حـينـ تـطـوـرـ نـظـرـيـاتـ الـحـقـوقـ فـيـ الـفـكـرـ السـيـاسـيـ خـلـالـ مـئـاتـ السـنـينـ (ـكـحـقـوقـ الإـنـسـانـ،ـ مـثـلـاـ،ـ وـحـقـوقـ اـجـتـمـاعـيـةـ أـوـ حـتـىـ حـقـوقـ جـمـاعـيـةـ)،ـ ظـهـرـتـ الشـرـكـاتـ السـيـادـيـةـ (cooperatives)ـ عـلـىـ صـورـةـ أـسـيـادـ،ـ وـبـرـعاـيـةـ الـنيـوـليـبرـالـيةـ،ـ وـفـرـغـتـ جـمـلةـ الـحـقـوقـ الـليـبرـالـيةـ مـنـ مـصـامـينـهـاـ.ـ وـالـأـمـثلـةـ النـموـذـجـيـةـ هـيـ سـحـقـ حرـيـةـ الـفـردـ وـالـدوـسـ عـلـىـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ مـنـ طـرـفـ هـذـهـ الشـرـكـاتـ الـعـدـوـانـيـةـ،ـ كـالـاتـحـادـ الـنـفـطـيـ لـصـاحـبـهـ جـونـ روـكـفـلـرـ (John D. Rockefeller)ـ وـالـاتـحـادـ التـجـارـيـ وـولـمارـتـ (Wal-Mart).ـ تـدـوـسـ هـذـهـ الشـرـكـاتـ،ـ كـمـاـ تـطـلـعـناـ الـدـرـاسـاتـ،ـ عـلـىـ الـأـفـرـادـ وـعـلـىـ الـعـمـالـ وـتـقـطـعـ أـرـزـاقـ الـعـدـيدـ مـنـ الـأـشـخـاصـ غـيـرـ الـمـسـتـعـدـيـنـ لـالـعـلـمـ فـيـ ظـرـوفـ غـيـرـ مـلـائـمـةـ.ـ تـدـعـنـاـ الـأـزـمـةـ الـعـالـمـيـةـ الـحـالـيـةـ نـحـوـ طـرـحـ السـؤـالـ الضـرـوريـ (ـوـدـوـمـاـ بـعـدـ وـقـوعـ الـأـزـمـةـ):ـ كـيـفـ جـرـىـ أـنـهـ رـغـمـ المـسـ الـبـالـغـ الـذـيـ أحـدـثـهـ أـيـديـوـلـوـجـيـةـ الـنيـوـليـبرـالـيةـ بـالـمـجـتمـعـ لـمـ تـتـوقفـ أـبـداـ كـمـاـ هـوـ الـحـالـ فـيـ حـالـاتـ الطـوارـئـ؟ـ بـلـ عـلـىـ الـعـكـسـ مـنـ ذـلـكـ،ـ ظـرـرـ إـلـيـهـاـ وـلـاـ يـزالـ يـنـظـرـ إـلـيـهـاـ.ـ بـوـصـفـهـاـ جـزـءـ لاـ يـتجـزـأـ مـنـ التـطـوـرـ "ـالـطـبـيعـيـ"ـ لـلـسـوقـ.ـ وـالـجـوابـ هـوـ بـطـبـيعـةـ الـحـالـ طـبـقـيـ وـعـرـقـيـ:ـ فـإـنـ آـثـارـ اـعـتـدـاءـ السـوقـ عـلـىـ الـمـنـاطـقـ الـاجـتـمـاعـيـةـ تـكـوـنـ بـمـثـابـةـ زـوـبـعـةـ مـفـجـعـةـ،ـ بـيـنـمـاـ لـاـ تـلـمـسـ هـذـهـ الـأـثـارـ فـيـ مـنـاطـقـ أـخـرـىـ إـلـاـ كـعـاـصـفـةـ شـتـوـيـةـ عـادـيـةـ.

نـعـثرـ عـلـىـ الـأـصـوـلـ الـأـيـديـوـلـوـجـيـةـ لـمـشـرـعـ الـنيـوـليـبرـالـيةـ فـيـ أـرـبعـينـيـاتـ الـقـرنـ الـعـشـرـيـنـ فـيـ اـسـتـرـالـياـ وـفـيـ خـمـسـيـنـيـاتـ الـقـرنـ ذـاـتـهـ فـيـ الـوـلـايـاتـ الـمـتـحـدةـ.ـ فـقـدـ وـضـعـتـ

المجموعة الأسترالية برئاسة فريديريك هايك إطار جدول أعمال يومها ليس مشروع اقتصادي يتعاطى مع مسألة التنمية والنجاعة فقط، بل مشروع سياسي صُور وكأنه يجلب الاستقلال ويعطي جعة أكبر من الحرّيات للفرد. يتم تصوير الديمقراطية والحرية واقتصاد السوق كمن يكمّل الواحد منهم الآخر. دفعت المجموعة الأمريكية، برئاسة ميلتون فريدمان ومدرسة شيكاغو، السوق إلى الأمام بوصفه قيمة عليا، قيمة غير منفصلة عن النسق الثقافي للحرب الباردة. وحازت نظريات هايك وفريدمان على شرعية بعد أن حصلتا في السبعينيات على جائزتي نوبل في حقل الاقتصاد. بموازاة ذلك، بادرت الولايات المتحدة يوم 11 أيلول 1973 إلى تدبير نشاط مخبري لبيرالي جديد في تشيلي (يُشار إليه بإيجاز من خلال التعبير "ميني 9/11")، حيث ساعدت الطاغية بينوشيه للانقلاب على النظام الاشتراكي لسلفورد أيينده. تم سحق المعارضة والشركات برعاية النظام الكولونيالي الجديد وتغذية رأس المال بواسطة نشاط الشخصية المكافأة. وقد تمت إدارة هذا المشروع الأيديولوجي السياسي على يد هنري كيسنجر بمساعدة تلمذة مدرسة شيكاغو، الذين تحولوا إلى طائفة من المستشارين للطاغية بينوشيه. تبلور مشروع النيو-لبيرالية في مطلع الثمانينيات كمشروع دولاني (تابع للدولة) يستند إلى الانسحاب من الاقتصاد وتشييء فكرة السوق الحرّ عبر مارغريت تاتشر في إنجلترا ودنغ شينوفينغ في الصين ورولاند ريفين في الولايات المتحدة. اعتمدت الفلسفة الاقتصادية لريجين وزمرا طوافم مستشاريه، الذين شاع أن يطلق عليهم اسم "ريجينوميكس"، على "اقتصاد جانب العرض"، وهي نظرية اقتصادية تستند إلى استحداث رأس مال للأغنياء كرافعة تنموية، واستخدام أدوات مالية (monetary) على حساب الأدوات النقدية (fiscal) والحفاظ على مستوى متذبذب من التضخم المالي من دون علاقة بإسقاطاتها في مجال التشغيل والبطالة – ذلك التوجه الذي روج له فول ووكر الذي شغل منصب رئيس نظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (Federal Reserve) في نهاية السبعينيات. لم يكتب كارل فولاني ضمن المنهج النقدي (critical)، ولم يصف كيف تتحول أشكال حياة فنات كبيرة من الناس كالمرضى والعجزة والفقراء والسجناء في ظلّ سوق النيو-لبيرالية إلى حياة ضعيفة وهشة، كما ولم يصف المنطق الذي تستخدمه الدولة لتقديم حجج بشأن تقليص سلة الأدوية وفرضها ضبابية على التمييز بين

الصحافة والترفيه، بين الأدب والتجارة أو بين المعلومة الأكاديمية والمنتج الاستهلاكي. كذلك، لم يصف الطريقة التي اعتمدت، برعاية الأيديولوجية النيوليبرالية، لإضفاء الشرعية بهدف خصخصة حقوق سيادية معينة، لإدارة السجون وتحويلها إلى أيدي شركاء قوى عاملة وتحويل فئة ضئيلة لأغنياء وفرض الفقر على فئات واسعة من الناس.

يدعى ديفيد هارفي³ في هذا السياق، أن النيوليبرالية هي مشروع سياسي، أداة لإذكاء صراع طبقي ارتدادي: أداة أيديولوجية عظيمة القوة لصراع الأقواء ضد المجموعات المستضعفة. ويطعننا هارفي بصورة منهجية ومقنعة على أن مشروع النيوليبرالية يعود بجذوره إلى كونه أداة لإعادة القوة السياسية والاقتصادية إلى أيدي طبقة الرأسمال المالي والذئب الاقتصادي التي تقوضت قوتها بعد الحرب العالمية الثانية. إن رأس المال الكوني جغرافياً خاصةً ومفهوم زمن خاص مختلفين عن المفاهيم الأساسية للرأسمالية القائمة في إطار الدولة القومية. فإن رأس المال منسلخ (جزئياً) عن منطق الدولة ويرتكز إلى تقسيمة مقاومة بين رأس المال وبين العمل. إن أحدي المعلومات المذهلة التي تشير إلى هذه التقسيمة تكمن في حقيقة أن نسبة البضائع من بين محمل حجم الاقتصاد في نهاية القرن التاسع عشر كان أكبر من نسبة البضائع في نهاية القرن العشرين. أي أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يذهب إلى الإنتاج أو لدفع أجور العمل وإنما إلى الاستثمار في ذلك الحقل المتسم بطابع المضاربة والمحفوف بالمخاطر. هذا أحد الأسباب التي تتفق وراء حقيقة أن رأس المال اليوم ليس معنياً بالاستثمار في التربية والتعليم والبني التحتية والصحة والإسكان والرفاهية (كما كان الحال فعلاً في رأس المال القومي الفوري). علاوة على ذلك، يمكننا أن نلمس غياب التساوق بين رأس المال والعمل في السيرورات الكونية من خلال معاينة هذا المعطى: على الرغم من الحديث عن الهجرة وانتقال العمالة، فإن نسبة العمال الذين يعملون خارج بلادهم تصل إلى نحو 1.5% من محمل القوى العاملة. إن العولمة، خلافاً لما يعتقد فولاني، هي بصورة خاصة مفهوم يعبر عن رأس المال الذي ينتقل بين أرجاء المعمورة وليس العمالة المستقرة قياساً بتنقل رأس المال. يمكن السبب الرئيس

³ ينظر: David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press, 2005.

في حقيقة أن رأس المال ينقل الإنتاج إلى أماكن حيث يمكن شراء العمالة بأثمان بخسة. لا يؤثر غياب التساوق هذا على استغلال القوى العاملة في العالم الثالث فقط، وإنما هو المسؤول عن توسيع رقعة البطالة في البلاد الصناعية. لقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل بين السنوات 1980 و 1995 في البلاد الصناعية السبعة من 13 مليون إلى 24 مليون. ويشير هذا إلى مضاعفة بالتقريب لحجم البطالة خلال 15 سنة، وذلك من دون احتساب نحو 4 ملايين عامل توقفوا عن البحث عن العمل ونحو 15 مليون عامل في وظائف جزئية أو مؤقتة.

يتلخص المفهوم الأساس للسوق المالي بالقول إن الاقتصاد هو عبارة عن إطار مستقل له قوانينه الخاصة به وأن المجتمع متداخل في الاقتصاد وليس العكس. وبحسب هذا المفهوم فإن الفرد وليس المجتمع هو وحدة القياس المركزية، وبأن الفقر هو نتاج لوهن الفرد وليس ثمرة قرارات سياسية وبنوية. ويتم التعبير عن هذا المفهوم في جملة رئيسة لتأشير التي تقول "ليس هناك أمرًا يطلق عليه تعبير مجتمع. هناك أفراد فقط". لا يمكننا الجزم بحسب ذلك أن رأس المال هو بالضرورة وحشى. فهو ببساطة لا مجال غير متحيز وغير ملموس، وبأن الأشخاص هم مفاهيم مجردة بنظره. إن أحداث 11 أيلول 2001 لم تجسّد لنا حجم فاجعة قتل مواطنين فقط، وإنما تنبهنا إلى حقيقة أن الأموال التي وُظفت لتنفيذ هذه الفاجعة انتقلت عبر قنوات العولمة الجديدة. أطعنا تقرير عميق في الصحافة الأمريكية على أن من بين أصحاب أسهم شركة الاستثمار كارليل (Carlyle) في واشنطن، التي تعمل في حقل الصناعية العسكرية الأمريكية، هناك شخصيات مرموقة كجورج بوش وفرانك كلوشي (وزير الأمن السابق ونائب مدير المخابرات الخارجية - CIA) وجيمس بيكر و ... وأسامي بن لادن.

لقد عرضت للتو تحليل فولاني كتحليل من الداخل، من قلب منطق المنهج. إنني على يقين أن فولاني لم يكن ليصدق على مثل هذه الصياغة لنقد الاقتصاد السياسي كما عرضته هنا للتو. إلا أنه يتعمّن تعليم كتاب فولاني في أقسام الاقتصاد بصورة خاصة وذلك لأنّه ينطلق من المنهج ذاته وينتقل مبادئه. ليس هناك أدنى شك بأن فولاني يطرح علينا هنا درسًا بشأن دلالة التوق الشديد غير المحتمل الخاص بالبيروقراطية السياسية الدولية. كان القرن التاسع عشر، بنظر فولاني، المهد الحقيقي للعولمة. إذ شيدت فيه أربع مؤسسات اقتصادية-سياسية هامة، اثننتين منهم على صعيد عالمي

(اتفاقينا من العام 1815 والجهاز المالي monetary system) عابر للمحيطات، فضلاً عن سوق الذهب)، والاثنين الآخرين على صعيد قومي (جهاز السوق ومؤسسات الدولة الليبرالية). إن الأزمة الحالية هي بمثابة فشل للمشروع الحداثوي كما يراه فولاني. فالرأسمالية النقدية (financial capitalism) في المرحلة الحالية هي فشل اجتماعي وسياسي وأخلاقي، ولكن وبصورة خاصة هي خطأ بفهم مصطلح السوق. يتضح لنا مرة أخرى أن السوق غير المقيد هو ليس عدو الجمهور فحسب وإنما هو عدو الأجهزة الاقتصادية ذاتها أيضاً. يطلعنا فولاني على أن المشاركة الدولية ليس أداة لتعزيز السوق أو لتوسيع رقعته، وإنما هو على العكس من ذلك تماماً: فهو جهاز يعرف حدود السوق ويلجم شبقه للتوسيع. لهذا، فإن ما نطلق عليه نحن اسم "علومة" ليس ذلك المفهوم الذي يقصده فولاني وإنما هو ثمرة برية غير مرؤوبة لسوق الأموال، هو شرنقة انقلب على خالقها.

ليس علينا أن نبالغ بأهمية تحليل فولاني لفهم الحال الحقيقة لمفهوم السوق ولفهم الخطير الكامن في العلاقة التي تربط الاستثنائي السياسي (بكلمات شميت) والاستثنائي الاقتصادي (بتعبير فرانتس نويمان) وإعادة صياغة تاريخ العولمة. يشير مقالان في هذا العدد بصورة خاصة إلى هذه النقطة تحديداً وهي نقد فوردية العولمة ودلائلها في السياق المحلي.

يقترح علينا ناور بن يهودع نظرة جديدة على العولمة في إسرائيل/فلسطين. يتفحص بن يهودع قصة محلية واحدة: قصة علو شأن مجال صيد سمك السردين، وبخاصة في ميناء يافا، وإفلاسه في نهاية السبعينيات. تكشف أنتروبولوجيا الصيد في يافا، المعروضة أمامنا، عن الاستقطاب السجالي والعملي الذي تبلور بين "صيد حديث" - أي صيد مصنوع يعمل وفق منطق الإنتاج الصناعي - وبين "الصيد المتخلف" - صيد فصلي صغير استحدثه صيادو يافا على هامش المشروع الصهيوني. من خلال ذلك، يعرض لنا الكاتب نقده للخطاب المحلي بشأن العولمة ولمعاييره الزمنية في إسرائيل. ويوجه نقاده الخاص باتجاه المفهوم المتغير الذي يقول إنه يمكن إسناد سيرورة العولمة في إسرائيل إلى سيرورات ظهرت في الثمانينيات في أعقاب هدم أسوار برلين وخطوة إعادة استقرار السوق. يعرض الكاتب أمامنا مفهوماً مركباً يموضع السجال بشأن العولمة في سياقه الكولونيالي وداخل شبكة من علاقات القوة.

تعمل تمار بركاي على نقد خطاب النيو-ليبرالية وتاريخ العولمة من خلال التركيز على ما يطلق عليه في مجال الشركات "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التجارية". هذا هو مجال عمل اتحادي تجاري يدفع قدمًا المفهوم القائل إنه إلى جانب تراكم الأرباح فإن هذه الشركات التجارية تحمل المسؤولية عن المجتمع المحلي أيضًا. ينخبوط الحيز النظري في هذا الإطار بين قطبيين اثنين: يرى الأول بـ"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التجارية" إطاراً أيديولوجيًا هو نتاج الشركات التجارية ذاتها وخبراء إدارة أجهزة بهدف تطهير النشاط الاقتصادي الخاص بهذه الشركات والسعى نحو الحصول على شرعية في أوقات الأزمة؛ وبينما يتفق الثاني مع البعد الأيديولوجي، فإنه يشير إلى النتائج غير المتوقعة للأفعال أيضًا. إن الشركات التجارية التي تجد نفسها داخل خطة عمل كهذه ملزمة بتقديم التقارير وتحمل المسؤولية (accountability)، حتى وإن تحملت عبء هذه المسؤولية من دون وعي ومن دون موافقة صريحة. تأخذ بركاي هذا النقاش إلى مكان آخر. فإنها تعانى هذه الظاهرة من خلال البعد المحلي وتبيّن لنا كيفية ترجمتها في السياق الإسرائيلي إذ تصيف متغيراً آخر هو التمازن بين المسؤولية الاجتماعية والأيديولوجية القومية، وفي وسط ذلك تتم مراكمه رأس المال الرمزي والفعلي.

تركز مقالتان في العدد الحالي حول موضوع الهوية. تلخص أورنا ساسون ليفي بحث امتد على طول سنين طويلة، إذ تموض في إطاره الفئة "إشكنازية" كموضوع بحث (يميّز بين "الإشكنازية" وـ"الإشكناز") وك DAL⁴ (signifier) في إطار سياسة الهوية في إسرائيل. اعتماداً على بعض عشرات المقابلات، تطلعنا الكاتبة على الخطوط العريضة النظرية والتجريبية التي توصلت إليها بشأن الحديث عن "الإشكنازية". وتشير الكاتبة إلى شكلين مختلفين من الإشارة إلى "الإشكنازية": الأول يحضرها بوصفها دالاً على الهرمية الثقافية وكرأس مال يأتي بالمكاسب، بينما يشير الآخر إلى إضفاء الضبابية على الوجود الوضعي لهذه الفئة وينكر وجودها تماماً. تتعامل مقالة ميراف أهرون غوطمان، التي تستند إلى أربع سنوات من العمل الميداني في مدينة أشدود، مع الصورة المنعكسة لهذا النقاش: خطاب الشرقيين والأشكال التي

⁴ خلافاً للمدلول (signified) الذي يشير إلى الطبقة السمعية للفظ، بينما يشير الدال (signifier) إلى معاني اللفظ، كما وضعها الباحث الساني دي سوسير.

تنطوي على امتيازات ثقافية وسياسية. تتوقف الكاتبة عند الإستراتيجيات اللغوية والثقافية التي تعتمدتها الفرقة الموسيقية "الأندلسية" وأعضاءها في مكاتبهم مع الحقول الثقافية المختلفة في إسرائيل. تشير الكاتبة ضمن هذا الإطار إلى التباين القائم على صعيد منالية الموارد الرمزية لتشكيل الهوية بصورة عامة، والهوية الشرقية بصورة خاصة، وتدعى أن هوية "إثنية شرقية" هي بمثابة إمكانية متاحة في حالة حصول الأشخاص على امتيازات رمزية ومادية فقط. تكمن في هذا الادعاء، وإن كان جارفا، قوة لربط مسألة الهوية بمورفولوجيا (علم الشكل أو الصرف) الإثنية والعرقية في إسرائيل والقضايا الطبقية الواضحة.

يتضمن هذا العدد على نصين نظريين مترجمين. الأول نص برنار لاير، ويحمل العنوان "من نظرية الهيبيتوس إلى علم اجتماعي نفسي"، إلى جانب مقدمة توضيحية للباحث غاد الغازي. يعرض الغازي لاير، عالم اجتماع فرنسي شاب، كمن يضع الخطوط العريضة لنقد وحدة مفهوم "هيبيتوس" لبير بورديه، وكذلك يتعاطى إلى جانب ذلك مع المسألة المركزية في علم الاجتماع بشأن ما هو "الاجتماعي" في النقاش الفكري في فرنسا. يتعامل نص جوديت بتلر مع ما نطلق عليه اسم "الثقب الأسود" في "الديمقراطية الأمريكية": معسكر الاعتقال في غوانتنامو. تحتجز الولايات المتحدة منذ العام 2001 مئات المعتقلين الإداريين داخل معسكر تابع للبحرية الأمريكية في خليج غوانتنامو، اعتقل جزء منهم في الولايات المتحدة والجزء الآخر اعتقل في أماكن أخرى في العالم (أفغانستان). يدعى العديد من هؤلاء المعتقلين أنه قد تم إرسالهم إلى هذا المعسكر بفعل أسماءهم المشابهة مع أسماء لمطلوبين آخرين، من دون أية إمكانية لإثبات ادعاءاتهم هذه. تطلعنا تقارير صادرة عن منظمة العفو الدولية (أمنستي) أن تعذيب المعتقلين في المعسكر يشمل على تغطيس في المياه الباردة، وحلق قسري لشعر الجسد، وضربات كهربائية، واستهزاء بالعقائد الدينية. تعود بتلر إلى غوانتنامو (وقد تعهد الرئيس باراك أوباما بإغلاقه)، بغية التوقف عند معاني تعبير "اعتقال لفترة غير محددة". اعتماداً على نظرة تاريخية مقارنة نقول إنه حين سن الانتداب البريطاني في العام 1945 أنظمت الطوارئ، عُقد في تل أبيب مؤتمراً طارئاً لمحامين يهود سعوا إلى التعبير عن احتجاجهم. ونقتبس فيما يلي هذه الفقرة لما جاء في هذا المؤتمر بغية التذكير بما لا يقال حالياً في إسرائيل بشأن

الاعتقال الإداري: "ليس هنالك شبيه لهذا الأمر في أي بلد متور، وحتى في ألمانيا النازية لم تفرض مثل هذه القوانين..." قال يعقوب شفيра (الذي شغل منصب المستشار القضائي للحكومة في وقت لاحق). وأضاف، إن هذه الأنظمة إنما هي "تفويض لأصول القضاء في البلاد". وقال د.م. دونكليلوم -الذي عين لاحقاً قاضياً في المحكمة العليا- ما يلي: "إنها محاولة لانتهاك المفاهيم الأساسية للقانون والعدل والقضاء ... إن هذه الاعتراضية، حتى وإن تم التصديق عليها في مؤسسة تشريعية، هي بمثابة فوضوية...". هل هنالك ضمان ما لعدم "اعتقال مواطن ما لمدى حياته من دون أي محاكمة...؟"، تسأله دوف يوسف بتعجب، وأضاف: "لا يمكن الطلب من مواطن أن يحترم قانون يضعه خارج أي قانون".⁵

كما ويشمل العدد الحالي على قسم جديد يحمل الاسم "تقرير بحث"، ويتضمن على تقرير إسرائيل بلخمن حول بحث أجراه في جامعة تل أبيب. يطلعنا بلخمن، ولأول مرة في إسرائيل، على التمثيل المتواضع للشرقين (وأكثر من ذلك النساء الشرقيات) في الجامعات الإسرائيلية. كذلك يتضمن هذا القسم الجديد على مقالتين أوليين، الأول لروعي فاغنر ويحمل العنوان "هل بإمكان التابعين السكوت؟؟، والثاني لنوع غال ويحمل العنوان "حول النشاط السياسي للمطفور إيد".⁶

يتضمن القسم الأخير في العدد الحالي، ثلاثة عروض للكتب. كتب الموج بهار حول أبحاث جديدة في مجال الأدب العربي تحاول جميعها اقتراح منظور جديد للتعاطي مع مسألة تاريخ الأدب العربي ونقدها، وذلك من خلال استنادها إلى أطر نظرية مستعارة من نقد القومية وما بعد الكولونيالية والجender والنقد الشرقي. يستعرض داني رابينوفيتش الأدبيات المنشورة حول أزمة المناخ ويتوقف عند حرج العلوم الاجتماعية حيال هذه الأزمة وفهم الواقع وتحديات التغيير الاجتماعي السياسي تفرضها معطيات هذه الأزمة وتحليلها. يكتب عوديد نعمان حول "خطاب المحاربين"

⁵ صيري جريش، العرب في إسرائيل، حيفا: الاتحاد، 1966، 14-15 [بالعبرية] (وصدرت ترجمة الكتاب باللغة العربية في العام 1967 في بيروت عن مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية).

⁶ "مطفور إيد" هو تعبير مركب من لفظتين: "مطفور" (metaphor) لفظة أوروبية تعني استعارة؛ و"إيد" (أو "الهوى") (id) وتعني في التحليل النفسي ذلك الجزء من المبني النفسي غير الواعي الذي تتحكم به القوى الغريزية ومبدأ المتعة لا احتياجات الواقع أو المتنفس. أما في سياق هذه المقالة الأولى، فقد أشار الكاتب إلى تعبير "مطفور إيد" بوصفه "من اصطدام باستعارة وحولته إلى من يحمل مسؤولية سياسية لتصويب نتائج هذا الاصطدام".

(1967) والمجموعة الأولى للشهادات التي جمعتها منظمة "كسرن الصمت" (2004) كمحاولة للمقارنة بين الأوضاع التاريخية وبين الخصائص الاجتماعية والسياسية التي شكلت هذين النصين وقررتها المتباعدة.

ساره حينסקי، عضوة هيئة تحرير المجلة وباحثة نقدية وافتها المنية في هذا العام بفعل مرض ألم بها. لقد رافقت حينסקי المجلة منذ ولادتها وكتبت عدداً من المقالات اللامعة تحولت بعدها لأدبيات أساس للمنظور النقدي في مجال نقد الفن والثقافة المحلية، وأبرزها المقالتان "صمت الأسماك" و"أعين مغمضة على مصراعيها". تشير في كليهما إلى العلاقة غير المحتملة التي تربط الإيديولوجيات السلطوية والقوة بحقل الفن. إنها خسارة كبيرة لعائلتها وللجالية النقدية بكمالها.

وأخيراً تصويب خطأ. وقع في مقالة حاييم دعواں لوسکي "حياة مستعار" المنشور في العدد رقم 32 السابق خطأ في مرحلة التحرير. يتلخص الخطأ باستبدال مفهوم دريدا *diffrérence* بلفظة *différence* في الصفحتين 91، 95، 96. نتأسف على وقوع هذا الخطأ.